مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧٦١

الخميس، ٢٥ آب/اغسطس ٢٠١٦، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة أدنين	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميديث غراتيرول
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد ستيلان
	مصر	السيد مضطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثاني والثلاثون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2016/706).

1626915 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثاني والثلاثون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2016/706)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبريا للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والسيد جواكيم فافيركا، ممثل رئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام والقائم بأعمال البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/706، التي تتضمن التقرير المرحلي الثاني والثلاثين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): اجتازت ليبريا معلما تاريخيا، في ١ تموز/يوليه، وتسلمت المسؤولية الكاملة عن أمنها. إنني أثني على حكومة ليبريا وشعبها على النجاح في إنجاز الانتقال الأمني، تماشيا مع توقعات مجلس الأمن. وأثني على المؤسسات الليبرية والشركاء الدوليين لقيادهم والتزامهم، وهو ما مكن من بلوغ هذا المعلم البارز.

ويتوقف الأمر الآن على الليبريين للبرهنة على ملكيتهم الكاملة ومسؤوليتهم عن ضمان ألا يذهب ذلك الاستثمار الكبير في بناء المؤسسات الأمنية سدى، وأن يكون هذا الإنجاز بمثابة الأساس للمزيد من التركيز والتصميم في مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرهم ومهنيتهم، وأن يظل تنفيذ الأنشطة المعلقة في إطار خطة الحكومة للانتقال من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على المسار الصحيح.

لقد ظلت الحالة العامة في ليبريا هادئة، في أعقاب نقل المسؤوليات الأمنية. وظلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ترصد عن كثب أداء المؤسسات الأمنية وتكيف مشاركتها وفقا لذلك. وقد حتم ذلك أيضا إجراء استعراض لطابع وشكل الدعم والتعاون المستقبلي بين الحكومة، من جهة، وبعثة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، من جهة أخرى، استنادا إلى الدور القيادي الواضح للجهات الفاعلة الليبرية واستمرار الدعم المعدل من الجهات الفاعلة الدولية. وبناء على ذلك، تجري مشاورات بين الحكومة والأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن الإطار المؤسسي المعدل لهذا التعاون.

وتظل بعثة الأمم المتحدة، في الوقت نفسه، تعمل بهدف تعزيز مكاسب السنوات الماضية وتعزيز تطوير هياكل وأطر وآليات مساءلة الأمن والعدالة. ويشمل ذلك تدريب وتوجيه الإدارة العليا والمساعدة في صياغة التشريعات والسياسات وإجراءات التشغيل القياسية ودعم تطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات الأمنية. فعلى سبيل المثال، فتحت الشرطة الوطنية الليبرية – بتدريب تقني ومساعدة لوجستية من البعثة – ثلاثة أقسام بمعايير مهنية في المقاطعات للعمل على لا مركزة الخدمات الأمنية عن منروفيا. وقدمت البعثة أيضا الدعم في وضع مشروع لوائح إدارية من أجل تنفيذ قانوني الشرطة الوطنية الليبرية وخدمات الهجرة، بمجرد التوقيع عليهما وسريانهما.

ستحتاج الحكومة، بعد استلام المهام الأمنية، إلى مضاعفة تركيزها وطاقتها من أجل الحفاظ على التقدم المحرز وتنفيذ العناصر المتبقية من خطتها للانتقال. غير أنني أخشى أن ذلك لن يكون ممكنا بدون استمرار الدعم الدولي. فالتحديات لا تزال معقدة وهي أكثر من أن تستطيع ليبريا النجاح في التصدي لها بمفردها.

وقد ظلت ليبريا تحقق، بلا شك، تقدما في الأمن وتوطيد السلام، خلال الفترة الأخيرة. فقد تم اعتماد بعض التشريعات الأساسية، مثل قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر، ووقع عليها الرئيس. كما اعتمد قانونا الشرطة الوطنية الليبرية وخدمات الهجرة، إلا أن التوقيع عليهما تأخر بسبب بعض الخلافات المستمرة على عدد من الأحكام. وقدمت الحكومة مشروع قانون موحد للعدالة العسكرية إلى البرلمان. وينص مشروع القانون على إطار قانوني لسلطة قضائية، تقيم العدل والحق في مراعاة الأصول القانونية داخل القوات المسلحة الليبرية. ولا أغالي مهما شددت على أهمية التعجيل باعتماد هذه القوانين البالغة الأهمية وإصدارها للحفاظ على التقدم المحرز في انتقال المسؤوليات الأمنية.

وبالمثل، فإن قانون مكافحة العنف العائلي، الذي اعتمده مجلس النواب في تموز/يوليه، لم يتفق عليه مجلس الشيوخ بعد. إن الصيغة الحالية للقانون، للأسف، تستبعد الأحكام التي تجرّم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولا يزال التجمع التشريعي للمرأة يفتقر إلى دعم الأغلبية في الهيئة التشريعية لتجريم هذه الممارسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظم الأساسية لسلطة الأراضي والحقوق المتعلقة بالأراضي، وهي عناصر أساسية في عملية المصالحة، لم تعتمد بعد بوصفها قوانين. وفي تطور إيجابي، فالمشروع الذي طال انتظاره لقانون الحكم المحلي، الذي هو عنصر رئيسي من عناصر تنفيذ برنامج اللامركزية، قد وصل إلى الهيئة التشريعية في تموز/يوليه.

وعلاوة على ذلك، فإن المناخ السياسي العام في ليبريا لا يزال يتأثر بتداعيات التقرير الصادر عن منظمة الشاهد العالمي ''غلوبال ويتنس'' في أيار/مايو، والذي ورّط بعض كبار المسؤولين في الرشوة. وأدت مزاعم التقرير إلى ردود فعل قوية لدى الجمهور وقد أدت أيضاً، من بين نتائج أخرى، إلى مواجهة متوترة في مجلس النواب حيث ما زال غالبية المشرعين يطالبون باستقالة رئيس البرلمان، الذي كان أحد المسؤولين المتورطين في التقرير. وأدت المواجهة إلى مقاطعة معارضي رئيس المجلس للدورات العادية للمجلس، الذي اتهم بدوره رئيس الدولة بالتآمر لإقصائه. وقد شلّت المواجهة فعلياً الأداء الطبيعي للهيئة التشريعية وأدت إلى دورة منفصلة موازية عقدها كل من المعسكرين المتصارعين بحضور الشرطة في طرق العاصمة. وخارج الهيئة التشريعية، خرج مؤيدو كل من المعسكرين في مظاهرات، لكنها لحسن الحظ لم تؤدّ إلى أي حوادث أمنية خطيرة.

ومن المحتمل أن يكون من الآثار الخطيرة للصراع السياسي الداخلي داخل السلطة التشريعية التأخيرُ في اعتماد الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧، التي تشمل تمويل لجنة الانتخابات الوطنية والأنشطة التحضيرية، بما في ذلك تلك المتعلقة بأمن الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. كما ينبغي النظر إلى ذلك على خلفية تزايد صعوبة البيئة الاجتماعية-الاقتصادية بسبب تدهور التوقعات الاقتصادية، مما حدا بالحكومة إلى اعتماد تدابير التقشف، وتنقيح ميزانية السنة الحالية لتخفيضها واعتماد خفض إضافي بنسبة ١١ في المائة في الميزانية المقترحة للسنة المقبلة.

وفي الأسبوع الماضي أيضاً، أعلنت الحكومة عن إغلاق عدة محطات إذاعية - وهي (فويس إف إم)، و (راديو ليب) ٢٤، و (شاتا إف إم) - لعدم امتثالها لأنظمة الضرائب والترخيص. وتنظر جماعات المعارضة إلى هذا الأمر بوصفه

محاولة من الحكومة لخنق استقلال وسائط الإعلام. واتهم أحد أحزاب المعارضة، وهو حزب ائتلاف عموم ليبريا، الرئيس والحكومة بالسعي إلى منح ميزة غير عادلة لحزب الوحدة – وهو الحزب الحاكم – بغية التأثير في انتخابات عام ٢٠١٧ وذلك عبر إسكات وسائط الإعلام المستقلة والسعي إلى إزالة المعارضين السياسيين، ولا سيما رئيس مجلس النواب، اعتماداً على آرائهم الانتقادية. وقامت البعثة بتشجيع التسوية المبكرة لتلك القضايا من خلال التطبيق العادل للقواعد ذات الصلة.

وتستدعي الحالة الراهنة غير المرضية حلاً عاجلاً لضمان التركيز والموارد بشأن الأولويات الوطنية الحاسمة. وقد أصبح هذا أكثر إلحاحاً في حين يُتوقع أن تعطِّل السلطة التشريعية في نهاية الشهر. وقد كتب غالبية أعضاء المجلس التشريعي، الذين اجتمعوا في جلسة منفصلة، رسالة إلى الرئيس ليطلبوا تأجيل العطلة شهراً واحداً.

وفي ليبريا، كما في أي مكان آخر في العالم، لا يمكن لمنع نشوب النزاع أن يكون فعالاً إلا في سياق أوسع من التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية واحترام سيادة القانون. ولذلك، فإنني لا أزال أشعر بالقلق إزاء الافتقار العام للتقدم المحرز في معالجة الأسباب الكامنة وراء الانقسامات والاستبعاد في ليبريا. فعدم القدرة على مواصلة المصالحة بقوة، والتأخير في التغيرات الهيكلية، مثل الإصلاح الزراعي واللامركزية، تنذر بالسوء عن الآفاق المستقبلية للسلام والأمن في البلد.

إن التوجهات نحو الانقسام والاستبعاد تتجلى مرة أخرى في عملية الاستعراض الدستوري، في شكل الاقتراح رقم ٢٤ لجعل ليبريا أمة مسيحية، والاقتراح رقم ٦ بمنح الجنسية الليبرية على أساس العرق، مما أدى إلى توتر كبير على الرغم من رفض الرئيس لهذه المقترحات، من بين أمور أخرى. وقد شاركتُ مع المشرعين والممثلين عن المجتمع الديني والتقليدي لنزع فتيل التوتر والتشجيع على أهمية الحفاظ على تنوع ليبريا والبناء على أساسه والتقيد بالمعايير والقواعد الدولية.

وخلال الأشهر الماضية، وفي اجتماعاتي مع مسؤولي الدولة، كنت أحث باستمرار على الحوار البناء للتغلب على الخلافات والتركيز على المسائل الوطنية الموضوعية. كما حاورت جميع الأحزاب السياسية، وممثلي وسائط الإعلام، والزعماء الدينيين والتقليديين ومجموعات النساء لمناقشة القضايا السياسية والحوكمة والأمن في الفترة المفضية إلى انتخابات عام ٢٠١٧. وأكدت أيضاً على أهمية الخطاب السياسي الهادف والوحدة الوطنية والحاجة إلى تقيد جميع الجهات السياسية الفاعلة بالقوانين واللوائح الانتخابية. وحثثت الأحزاب السياسية على إظهار القيادة والالتزام القوي بالحملات السلمية والتربية المدنية المتينة وتعزيز التمثيل العادل للمرأة في عمليات صنع القرارات السياسية.

وأعربت جميع الأطراف التي التقيت بها عن الرغبة القوية في إجراء انتخابات سلمية والاعتراف بمسؤوليتها في هذا الصدد. وتعلّقت شواغلهم الرئيسية بالشفافية وإمكانية الغش الانتخابي، واستخدام الأصول الحكومية لحملات الأحزاب السياسية وقدرة الشرطة الوطنية الليبرية على ضمان الأمن. كما اتخذت الحكومة خطوات لإشراك الأطراف السياسية في إجراء الانتخابات. وفي وقت سابق من هذا الشهر، دعا وزير العدل قادة جميع الأحزاب السياسية لمناقشة دورها ومسؤوليتها في ضمان إجراء انتخابات سلمية وموثوقة. وسأواصل تشجيع مشاركة أقوى بين الحكومة والجهات السياسية الفاعلة الأخرى على ضمان بيئة سلمية في ليبريا، ولا سيما خلال الفترة الانتخابية.

وبما أن نجاحات بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا تؤدي إلى تعديلات في وجودنا، وبما أن البلد يُعدّ للانتقال السياسي الهام المقبل، فإن العديد من الليبريين يُعربون عن القلق إزاء احتمالات انسحاب البعثة والانعدام المحتمل لدعم الأمم المتحدة أثناء الانتخابات. وثمة توافق في الآراء بين الجهات

الفاعلة الوطنية على أن الانتخابات المقبلة ستكون اختباراً حاسماً للاستقرار والديمقراطية والتنمية في ليبريا. وبالتالي، يجب ألا يغيب عن بال كل من ليبريا والمجتمع الدولي أن الطريق لا تزال شاقة نحو السلام المستدام في البلد والمنطقة، الأمر الذي سيتطلب المشاركة القوية الطويلة الأجل من جانب جميع الأطراف المعنية، ولا سيما مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فافيركا.

السيد فافيركا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بالنيابة عن لجنة بناء السلام. سأقدم المحور الرئيسي لعمل اللجنة خلال الشهرين الماضيين، فضلاً عن الأولويات المقبلة لدينا في خريف عام ٢٠١٦.

وأودّ أولاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الحكومة الليبرية بشأن الاستئناف الناجح للمسؤوليات الأمنية في ٣٠ حزيران/يونيه. لقد تم التوصل إلى معلم هام في هذا الصيف، كما أود أن أثني على بعثة حفظ السلام في ليبريا، وهي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، على الدعم المستمر المقدم أثناء المرحلة الانتقالية.

وفي أيار/مايو، أصدرت حكومة ليبريا ولجنة بناء السلام نسخة منقحة من بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا.

وهو يلخص الإجراءات ذات الأولوية التي ستتخذها الحكومة ولجنة بناء السلام، على التوالي، خلال السنتين القادمتين. وإنني على ثقة من أن بيان الالتزامات المتبادلة يوفر أساسا متينا لعملنا في دعم جهود بناء السلام أثناء الفترة الانتقالية الحاسمة لليبريا.

وتلتزم اللجنة، في بيان الالتزامات المتبادلة، بمواصلة تقديم الدعم في مجالات تعزيز المصالحة الوطنية وتطوير القطاع الأمني وتعزيز سيادة القانون. وقد سرتني ملاحظة أن المسؤولين الليبريين ظلوا يشيرون باستمرار إلى بيان الالتزامات المتبادلة خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى ليبريا رئيس لجنة بناء السلام، السفير ماشاريا كاماو ممثل كينيا. فقد أشار ذلك لنا بوجود شعور حقيقي بالملكية المشتركة وباهتمام حقيقي ببدء تنفيذ الالتزامات من دون تأخير.

وعلاوة على المجالات الثلاثة التي ذكرتها للتو، ستتابع اللجنة المحادثات مع المحاورين الوطنيين فيما يتعلق بالحكم الرشيد وتوليد فرص العمل والمساواة في المعاملة بين الجماعات الإثنية والدينية، وكذلك الحاجة إلى بناء الثقة بين المواطنين والقطاع الأمني. وكذلك خرجت لجنة بناء السلام من الزيارة بتجدد الالتزام بإقامة تعاون أقوى مع المؤسسات المالية الدولية. وأود أن أذكر مجالين ستقوم اللجنة بتكريس اهتمام خاص بهما خلال الأشهر المقبلة.

أولا وقبل كل شيء، سنولي اهتماما خاصا بالأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في عام ٢٠١٧. وسيشمل ذلك العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين – مثل اللجنة الوطنية للانتخابات ولجنة الحوكمة – في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لكفالة إجراء الانتخابات بنجاح وإسهامها في زيادة توطيد الديمقراطية. وستتمكن اللجنة، من خلال معالجة العوامل الحاسمة مبكرا – ونأمل ذلك – من دعم التدابير الوقائية، بدءا بضمان إنشاء آليات ذات كفاءة وسرعة لتسوية المنازعات وانتهاء بدعم قنوات الحوار العادية بين القوات الأمنية والجمهور. وستقوم لجنة بناء السلام، بالإضافة إلى ذلك، بالتأكيد على أهمية مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني طوال العملية الانتخابية.

ثانيا، ستولي اللجنة اهتماما وثيقا بالمصالحة. فقد كانت هناك تأخيرات في المصالحة الوطنية كما أشار تقرير الأمين العام (S/2016/706). ونحن نعلم أنه، من أجل ضمان الازدهار والاستقرار في ليبريا للسنوات القادمة، سيكون من المهم مواصلة تعزيز النسيج الاجتماعي والتماسك الاجتماعي. وقد وصفت الحكومة الليبرية المصالحة بأنها عملية متعددة الأبعاد للتغلب على الانقسامات الاجتماعية والسياسية والدينية وتضميد الجراح الجسدية والنفسية الناجمة عن الحرب الأهلية ومجابهة الأخطاء التاريخية والهيكلية ومعالجتها. إن العملية تنفذ إلى لب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وسنظل ملتزمين بمساعدة السلطات الليبرية في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف.

وسيتخذ مجلس الأمن قرارات هامة، في وقت لاحق من هذا الخريف، بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في ليبريا. وتتطلع لجنة بناء السلام – في إطار التحضير لتلك المداولات، ووفاء منا بولايتنا الاستشارية – إلى تقديم مشورة مُحكَمة ومُستَهدِفة بشأن احتياجات وأولويات بناء السلام طويلة الأجل. وسيتوجه رئيس تشكيلة ليبريا إلى ليبريا في أوائل خريف هذا العام للتشاور مع الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيين والعناصر الفاعلة الرئيسية الدولية.

وقد التزمت لجنة بناء السلام، في بيان الالتزامات المتبادلة، بعقد منتدى مخصص لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن ليبريا لمناقشة أولويات بناء السلام لهذا الغرض. ونأمل أن تكمل هذه المشورة المدخلات الواردة إلى المجلس من كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وتسهم في نهاية المطاف في مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في التخطيط على نحو استراتيجي وشامل لانتقال سلس وناجح.

وفي الختام، أود أن أكرر ما ذكرنا من قبل. لا يوجد أي مبرر، سواء لمنظومة الأمم المتحدة أو للمجتمع الدولي، في تقديم الدعم لبناء السلام على أساس نهج مجزّأ. وإذ تواصل البعثة خفض وجودها، تقع علينا مسؤولية استمرار الاهتمام الدولي بليبريا أثناء وبعد الفترة الانتقالية، من حيث حشد الدعم المالي والمواكبة السياسية على حد سواء. فالقرارات التي اعتمدت بشأن بناء السلام في هذا الربيع تقدم توجيهات واضحة ودفعة قوية في هذا الصدد. وتتطلع لجنة بناء السلام إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع مجلس الأمن في دعم ليبريا في مسارها نحو مزيد من توطيد السلام عبر السنوات القادمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فافيركا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيد براون (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن، نيابة عن رئيس بلدي الممتن، على دعمه لانتقال ليبريا الجاري. لقد كانت المساعدة التي قدمها المجلس في صون السلم والأمن من خلال بعثة الأمم المتحدة في ليبريا محوريا لاستقرار ليبريا وتقدمها، وكذلك للأمن والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. إننا نحث المجلس على مواصلة الاهتمام الوثيق بليبريا ودعمها ونحن نسعى إلى توطيد سلامنا المنشود.

وقد كانت الحكومة الليبرية فخورة، في ١ تموز/يوليه، باستئناف المسؤوليات الأمنية الكاملة للبلد رسميا. إننا نفهم لماذا لم يتحمس بعض الليبريين ويتفاءلوا كالآخرين لانتقال المسؤوليات الأمنية، وذلك لمعاناتهم من الجراح التي تسببت فيها الحرب طويلة الأمد واكتوائهم بتاريخ طويل من عدم الثقة. غير أننا سنواصل العمل معا من أجل مستقبل يسوده السلام والأمن والرخاء المشترك، الذي نعلم أنه سيؤول إلينا في نهاية المطاف.

نحن نشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعلى استمرار التزامه ومشاركته

طوال هذه الفترة. وبالمثل، نشكر ممثل لجنة بناء السلام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها نيابة عن اللجنة. إن الحكومة الليبرية تقدر المشاركة المستمرة للجنة، وتبقى ملتزمة ببيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا، وتحث على تقديم الدعم الدولي من أجل إنجاح تنفيذه.

كما تود الحكومة الليبرية أن تطمئن المجلس والمجتمع الدولي بأسره على تجدد التزامها باتخاذ كل التدابير اللازمة للمحافظة على السلام والأمن والاستقرار. إننا نعي تماما الروابط القيمة التي نتشاطرها في ذلك الصدد مع منطقتنا دون الإقليمية، وبالتالي سوف نواصل العمل على ضمان أمن جيراننا واستقرارهم. ونحن نتقبل تحمل تلك المسؤوليات بتفان لا هوادة فيه.

ولذلك، فقد واصلنا إعطاء الأولوية وتقديم الدعم، في حدود إمكانياتنا، للمؤسسات الأمنية ذات الصلة – على الرغم من تدني النمو المتوقع في اقتصادنا بشكل كبير جراء الدمار الذي نجم عن تفشي فيروس إيبولا والانخفاض الحاد في أسعار صادراتنا الرئيسية – لنضعها أمام تحدي التعاون مع مختلف المجتمعات المحلية لضمان استمرار السلام والأمن في البلد.

وتحقيقا لتلك الغاية، استمرت الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس في توظيف الأفراد وتدريبهم ونشرهم في أجزاء كثيرة من البلد، من بين التدابير الأمنية الأخرى. ويجري إصلاح النظام القضائي بغية تحسين الوصول إليه وكسب ثقة الجمهور، وكذلك يجرى توسيع رقعة تغطيته في أجزاء البلد الأخرى.

وإذ نحقق تقدما فيما يخص إعادة بناء وطننا، ونحن ممتنون، كما كان عليه الحال دائما، لشركائنا، فإننا نعلم أن عزم حكومتنا وصمود الشعب الليبري ضروريان لقدرتنا على مواصلة طريق تعزيز السلام. وواصلت الحكومة إظهار إرادتها السياسية، ولا يزال الشعب الليبري متحمسا للغاية في هذا الصدد.

بيد أن التراجع الاقتصادي الحالي قد أدى إلى تقويض قدرتنا على التنفيذ الكامل لبعض البرامج التي يمكن أن تزيد من تعزيز جهودنا الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف. وهي تشمل التعجيل بوتيرة إصلاح القطاع الأمني، فضلا عن النهوض ببرامج المصالحة، واللامركزية، وعمالة الشباب، وإصلاح الحكم المحلي.

ومن أجل التخلص من القيود الاقتصادية الصعبة، واصلنا اتخاذ عدد من تدابير التقشف، وتكثيف مكافحة الفساد من أجل الحد من التبذير وإساءة الاستخدام، وكفالة الشفافية والمساءلة، فضلا عن تحديد مواردنا الشحيحة وتخصيصها حتى نتمكن من مواصلة الإصلاحات وتنفيذ البرامج اللازمة.

وستنظم ليبريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، انتخابات تشريعية ورئاسية. إن تنظيم انتخابات ناجحة، يعتبرها الليبريون والمجتمع الدولي حرة ونزيهة وذات مصداقية، سيكون حاسما لتوطيد السلام في ليبريا وتحولها الديمقراطي. وتتفهم الحكومة الليبرية أهمية تلك الانتخابات، وهي عازمة على القيام بالعملية وتحقيق نتائج شاملة للجميع، وموثوقة وتشاركية وحرة ونزيهة. ونناشد المجلس دعم تلك المساعي المهمة.

وهناك حاليا ٢٣ حزبا سياسيا مسجلا، كل منها عضو في اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب، التي هي منتدى نام للأحزاب السياسية وملتزم بالعمل مع لجنة الانتخابات الوطنية، والجهات المعنية الأخرى، من أجل الاستمرار في استكشاف سبل للتعاون وحل المشاكل، لتعزيز الحفاظ على مناخ سلمي وملائم، قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

وفي غضون ذلك، يمكن توقع الإسراع في التوصل إلى حل للمأزق المستمر في مجلس النواب في الهيئة التشريعية، الناجم إلى حد كبير عن توجيه الاتهام لرئيس مجلس النواب بتهم فساد، بحيث يمكن إعادة توجيه الانتباه والتركيز الضروريين للغاية لتمرير عدد من التشريعات المؤاتية لتنظيم الانتخابات،

وجهودنا المبذولة في مجال تعزيز السلام بشكل عام. ويتعلق اثنان منها بإمكانية إجراء استفتاء بشأن التغييرات المقترح إدخالها على الدستور، فضلا عن إعادة تحديد ملكية الأراضي والحقوق المرتبطة بها، الأمر الذي سيكفل، للمرة الأولى للأسر والمجتمعات المحلية الأصلية، حقها في امتلاك الأراضي التي عاشت عليها على الدوام، وهو حق يتجاوز حقوق المغتصبين.

اليوم، ورغم تزايد المعاناة، فإن ليبريا آمنة ومستقرة، والبلد يتغير تدريجيا. ومن الحرب الماضية، فإننا نعمل من أجل إحلال السلام؛ وننتقل من الخوف إلى الحرية، ومن اليأس، إلى فسحة الأمل. ورغم أن ذلك أمر صعب في الغالب، فإننا نجد القوة لمواجهته، ونحن ملتزمون بالعمل لتجنب مآسي ماضينا الأسود. إننا مصممون على تحقيق وعد مستقبل أكثر إشراقا يسوده الوئام.

ويجب ألا يكون هناك أي شك في أننا نواجه العديد من المخاوف والتعقيدات، لكي نتمكن من تعميق ثقافة الحكم والتغيير الديمقراطيين. وأصبح ذلك أكثر صعوبة جراء إنهاك القدرات المؤسسية والبشرية المتاحة. ومع ذلك، نأمل، بصورة متزايدة وواثقة في العيش بسلام مع أنفسنا ومع جيراننا، من خلال عزمنا الثابت، وبروح صمودنا التي حبانا الله بها، لإحراز النجاح، حتى وإن كان متوقعا لنا الفشل.

وفي اعتراف واضح بتقدم ليبريا، للمرة الأولى منذ إنشاء منظمتنا الإقليمية الفرعية، كرّمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا الحكومة والشعب الليبريين بالرئاسة الحالية لهيئة رؤساء دولها وحكوماتها. كما خوّل اتحاد نهر مانو رئاسته الحالية لبلدنا. ولا ننظر لتلك المسؤوليات باستخفاف.

نعم، نحن بحاجة إلى تفهم المجلس ودعمه، فضلا عن تفهم ودعم شركائنا الدوليين، لا سيما ونحن نسعى إلى إعادة تهيئة مجتمعنا ليصبح مجتمعا أكثر حرية وأكثر عدلا، وأكثر إنصافا، وأكثر تسامحا، وأكثر خضوعا للمساءلة، وأكثر ديمقراطية؛ مجتمع يحترم الاختلافات الجنسانية والدينية والقبلية والسياسية، ومع ذلك يتيح الفرص للجميع دون تمييز.

ولا شك في أن الطريق لا يزال طويلا أمامنا. ولكننا كشعب، مصممون على النجاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.